

الحكومة المصرية

الأمر العالي

(الصادر في ١٦ شعبان سنة ١٣١١ الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤)

بشأن

الترع والجسور العمومية والمساقى الخصوصية
وما يتعلق بها

الطبعة السابعة

طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق
ومن قاعة المبيعات بسلاطك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العيني

١٩١٧

الثنى ٥٠ مليما



إهداء ٢٠٠٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
القاهرة

امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوأت :

المادة الأولى

فى الترع والجسور العمومية

يراد بالترعة مجرى معد لرى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر
جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية ونفقة أنشائها وصيانتها فى الغالب على
الحكومة وهى تعد من الأملاك العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال
جسورها وإشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا بأحكام المادة
الحادية والعشرين من أمرنا هذا .

المادة الثانية

فى المساقى الخصوصية

يراد بالمسقى قناة أو مجرى معد لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى
أرض مالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عدة بلاد .

وتعتبر المساقى جميعها أملاكا خصوصية والمتفعون بها هم المكلفون بإنشائها
وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تطهرها هى على
نفقة هؤلاء المتفعين والمبالغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة
المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الأمر
العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه اذا كانت الأرض المعتاد رباها
من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض لمالك واحد
أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك .

المادة الثالثة

في المصارف

يراد بالمصرف اخذود أو حفر مستطيل معدّ لصرف مياه الأراضي سواء كانت مياه رى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عمومى إذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى إذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألفى فدان ولو تكون فى زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عمومياً . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المتفعين صيانة المصارف الخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكى عنها .

المادة الرابعة

في الأعمال الواقعة من الفيضان

تشمل الأعمال الواقعة من الفيضان أعمال الجسور والرؤوس والصلاب والطرايد وغيرها من الأعمال التى يراد بها وقاية الأراضي والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الأعمال تعدّ عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها أما الحوش الخصوصية التى على سواحل النيل أو الداخلة فى الفيضان ويكون ملاكها هم الذين أنشؤوها فصباتها تكون على أولئك الملاك .

المادة الخامسة

فى اختصاصات مفتشى الرى والباشمهندسين

مفتشو الرى هم النائبون عن نظارة الأشغال العمومية والباشمهندسون وجميع خدمة الرى الذين فى دائرة نفائشهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقاتهم مع المديرين هى مقررة فى اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ .

المادة السادسة

في حقوق الارتفاق

مالك الأرض التي عليها حقوق الارتفاق بوجه قانوني كالمساق والمصارف التي تمر فيها وتنفع منها الأراضي المجاورة لتلك الأرض لا يسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساق أو المصارف للزراعة أو اتلافها أو ردمها بدون التراضي بذلك كتابة من أرباب الأراضي المنتفعة بتلك المصارف أو المساق .

المادة السابعة

في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع

لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في احدى الترع أو عن وقوف سيرها لأسباب قهرية أو لاصلاح أو تعديل تتبين ضرورتها أو لأمر آخرى مفتش الرى ضرورة اتخاذه لموازنة المياه في تلك الترعة أو لحفظ منسوبها كسد احدى الترع مثلا أو إيقاف الرى أياما في جزء منها أو في جميعها وذلك لسد العوز في جهة أخرى أكثر اقتقارا للمياه أما اذا دعت الحال الى تطهير ترعة من الترع أو اصلاحها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية بالنيابة عنه أن يختار من أجل اجراء ذلك الوقت الذى يتيسر فيه الاستغناء عن المياه اللازمة للرى أو السقى انما قبل مباشرة أى عمل من هذا القبيل يجب على مفتش الرى أن يتفق مع المدير عن ذلك عملا بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وهى اللائحة المقررة فيها اختصاصات مفتشى الرى والمديرين وعلاقتهم ويجب على المدير أن يستدعى أصحاب الأراضي أو وكلائهم الرسميين ويستشيرهم في الأمر.

المادة الثامنة

في انشاء المساق الصيفية

اذا أراد أرباب الأراضي أو أهالى البلد انشاء مساق صيفية في أراضيهم خاصة يجب أن يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته

فاذا اتفق مفتش الري في الرأي مع المدير فيعطى المدير حينئذ الرخصة أو لا يعطيها حسب مقتضى الحال ويكون انشاء المسقى (اذا رخص بها) على نفقة الطالبين وتكون ملكا لهم على أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الأراضى المجاورة من استعمال المسقى لرى أراضيهـم حتى فى زمن التحاريق وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقى كفاية أراضيهـم منها ولكن فى هذه الحالة يجب على أصحاب الأراضى المجاورة أن يشتركوا مع أصحاب المسقى فى مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيهـم المنتفعة بتلك المسقى .

المادة التاسعة

فى اجتياز المياه بأرض الغير اذا لم يكن الرى الا به

اذا رأى أحد أرباب الأطنان أنه يستحيل عليه رى أرضه ريا كافيا الا بانشاء مسقى فى أرض ليست ملكه أو باستعمال ترعة نيلية أو مسقى موجودة فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته .

فينظر المفتش فى المسألة فى محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين اذا حضروا .

وله أن يعين لذلك باشمهندس المديرية أو معاونه الخاصصى .

وقبل الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الأقل يجب اخبار جميع أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما ذلك الانتقال .

ولكن اذا كانت المسقى أو التربة النيلية يراد استعمالها لطلب المياه الصيفية سواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة وعارض أرباب الأراضى المجاورة فى اقامتها لأنها تضر بالأراضى التى تجتاز فيها فينتقل مفتش الري بنفسه الى المحل المقصود ويعتمد فى تقريره فى هذا الشأن على بحث دقيق فى التسويات .

فإذا كان التقرير مؤيدا للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش في الرأي فيصدر المدير نفسه حيثئذ عن ذلك قرارا موضحا فيه الأسباب .

ويعلم هذا القرار الى أصحاب الأراضي المعارضين اعلانا اداريا .

ويجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الأمر على نظارة الأشغال العمومية في الخمسة عشر يوما التي تلي تاريخ ذلك الاعلان وهي تصدر حكمها النهائي في المسألة .

فإذا اختلف المدير ومفتش الري فتعرض المسألة أيضا على نظارة الأشغال العمومية وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع ثمن الأرض التي تشغلها المسقى الجديدة والمال المربوط عليها وتعويضا عن الاضرار الناشئة .

والمبلغ الذي يقتضى دفعه تقررره اللجنة المنتوه عنها في المادة ٢٧ من أمرنا هذا .

أما هذه المادة (التاسعة) فتلغى المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ .

المادة العاشرة

في عدم كفاية المياه في المسقى

إذا رأى صاحب الأرض أن ليس له المقدار الكافى من المياه لرى مزروعاته فيقدم شكواه للمدير وهو يباغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملاحظاته لينظر المفتش فيما إذا كان ايراد المسقى المعدل لرى تلك المزروعات كافيا أو أنه يقتضى توسيع تلك المسقى معتمدا في ذلك على مقدار مساحة الأرض التي تروى وعلى نوع المزروعات فإذا تقرر ضرورة توسيع المسقى وعارض المالك المجاور في ذلك فتراعى حيثئذ أحكام المادة السابقة أما إذا كان الغرض من التوسيع مرور المياه الصيفية فيكون الاجراء في ذلك بحسب القواعد المقررة في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة .

المادة الحادية عشرة

في استبدال المسقى

إذا طلب أحد أصحاب الأراضي تخصيص مسقى لرى أراضيه فى زمن الفيضان خلاف المسقى التى هو يستعملها فتراعى فى ذلك القواعد والاحكام المدونة فى المادة التاسعة أما فى زمن التحريق فلا يسوغ مطلقا استبدال احدى المساقى الا برضاء أصحاب الأراضي التى تتجناز فيها المسقى الجديدة .

المادة الثانية عشرة

فى احداث فم فى احدى الترع أو اقامة آلة رافعة عليها

إذا أراد أصحاب الأراضي احداث فم فى احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك التربة فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته فيرسل مفتش الرى الطلب الى باشمهندس المديرية وهو إذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك أما إذا كان المراد احداث فم فيعرض المسألة على مفتش الرى وفى كلتا الحالتين يجب أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بأن اراد التربة يأذن باحداث المسقى أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب المساقى الأخرى الخلفية وعلى الباشمهندس أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل ما يلزم من الأعمال لموازنة اراد المياه فى المسقى أو حفظ جسور التربة بحالة صالحة على نفقته خاصة وهو (أى الباشمهندس) يعين له النقطة التى يجب أن ينشأ فيها الفم أو الساقية أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتحركة (لوكوموبيل) التى يديرها البخار أو الهواء أو التيار فمقترة جميعها فى الأمر العالى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ ولا يجوز فى أية حال من الأحوال اقامة ساقية أو تابوت الا برخصة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجانا .

المادة الثالثة عشرة

في ابطال مسقى لمنع الضرر

إذا رأى مفتش الري (بناء على طلب أصحاب الأراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين أو من تلقاء نفسه) أن مسقى لا منفعة منها للرى وهى مانعة للصرف أو محدثة رشحا أو موجبة لذهاب المياه سدى أو أنها مضرّة بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الأراضى ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه فى ذلك الى نظارة الأشغال العمومية وهى تأمر بسد المسقى عند انتهاء الحصاد فتخص لأصحاب الأراضى المجاورة بردها إذا تبين أن الرى ممكن بمسقى أخرى بلا ضرر وفى هذه الحالة فأرض المسقى التى تكون قد أبطلت يتبع فى شأنها أحكام اللوائح المرعية .

المادة الرابعة عشرة

فى توسيع أو تضيق بريخ فم مسقى أو تعديل مستوى فرشته

إذا رأى مفتش الري ان بريخ فم مسقى واسع جدًا أو أن مستوى فرشته يدعو الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الأراضى التى تروىها تلك المسقى فعليه أن يخطر المدير ليستجضر أصحاب الأراضى أو وكلائهم الرسميين أمامه فى يوم معين وبعد تبليغهم طلب مفتش الري والأسباب الموجبة لذلك فان أقرروا على رأيه فيتعين حينئذ الزمن الذى يتيسر فيه اجراء الأعمال وتكون الزراعة فيه غير محتاجة للمياه أما اذا بدا لهم اعتراض على ذلك فتتفرع المسألة الى نظارة الأشغال العمومية بواسطة المدير لتأمر بما تراه .

وكذا اذا رأى لزوم توسيع بريخ فم مسقى أو تخفيض مستوى فرشته ليكون فيه كمية وافية من المياه ويتعين أيضا الزمن اللازم لذلك وفى كل الأحوال فالمصاريف على الحكومة .

المادة الخامسة عشرة

فى انشاء مصرف يصب فى أرض الغير

إذا احتاج أحد أرباب الأراضى أن يحدث مصرفاً لتصريف مياه أرضه وكان المصرف يمر فى أراضى الغير فيمكنه إذا لم يتيسر له التراضى مع صاحب الشأن أن يرفع شكواه الى المدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش يعين حينئذ المجرى الذى يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فإذا تعذر الحصول على الأرض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الرى مع المدير فى ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة الى نظارة الأشغال العمومية فإذا أقرت على انشاءه تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والتعويض على المتفعين خاصة ويجب أن لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضى التى يمر فيها .

المادة السادسة عشرة

فى اصلاح مسقى أو مصرف لمنع الضرر

يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقى أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور فى المسقى أو المصرف أن يرفع شكواه الى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الرى أو بائمه هندس المديرية يأمر إما بسد المسقى أو المصرف وإما بتطهيرهما إذا تراءى له أن ذلك كاف فإن اتضحت ضرورة المسقى أو المصرف فيكلف المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة أو بدفع تعويض لصاحب الأرض التى يصيبها الضرر بسبب تلك المسقى أو ذلك المصرف .

المادة السابعة عشرة

فى استبدال مسقى لعدم توفيتها بأغراض الرى

إذا رأى صاحب الأرض أن موقع المسقى المائة فى أرضه يجعل الرى منها متعذراً وإراد استبدالها بمسقى أخرى فله أن يقدم طلباً بذلك الى المدير وهو يبلغه

لمفتش الرى مشفوعا برأيه وملحوظاته ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقى واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الأرض بشرط أن تكون المسقى الجديدة وافية بالغرض المقصود وهى من كل الوجوه لا تقل اتقاناً عن المسقى الأولى وأن لا تسد المسقى الأصلية الا بعد اعداد المسقى الجديدة وأما اذا كان لا ينتفع بالمسقى الا صاحب الأرض التى تمر فيها تلك المسقى فله أن يستبدلها فى أرضه بدون طلب رخصة لذلك .

المادة الثامنة عشرة

فى الصعوبات التى قد تحدث بشأن اصلاح مسقى

اذا شك أحد المديريين أن أصحاب الشأن معه فى المسقى غير متفقين على اصلاحها فالمدير يعين حينئذ الباشمهندس لتحقيق الشكوى فى المحل المقصود فاذا اتضح أن اصلاح المسقى ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف أصحاب الشأن باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنفار كفاية ببلادهم أو لعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف اجراء ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم فى عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد تتجاوز الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق صدم اقتدارهم ونظارة الداخلية تحكم قطعياً فى مسألة عدم المقدرة .

المادة التاسعة عشرة

فى ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورهما

اذا تقدمت للمدير شكوى من أحد أرباب الأراضى بأن أحد أصحاب الشأن معه فى المسقى أو المصرف المكلف أربابهما بصيانتها بحسب نص المادة الثانية قد دمر جسورهما أو ردم جزء منهما أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باشمهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوماً على الأقل فاذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم

فعليه (أى المفتش) أن يقدر الأعمال اللازمة لاعادة المسقى أو المصرف الى أصلهما ويخطر المدير بذلك لى يلزم الفاعل لإلزاما اداريا باصلاح ما ألتفه فان أبى يلزم حينئذ بنفقته وإذا تشكى أحد أصحاب الأراضى أو أحد المستأجرين الى المدير بأن المياه قد حجزت عن المسقى التى يستخدمها للرى فالمدير يبلغ الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول فى العبارة الأولى من هذه المادة فيعين المفتش نخل الواقعة بنفسه أو يتدب لذلك باشمهندس المديرية بعد أن يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل فاذا تبين أن المتشكى كان يروى حقيقة أطيانه من تلك المسقى فى السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة اداريا لارجاع الشئ الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى فى استعمال المسقى ثم يشرع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الذى أو الذين يكونون قد حجزوا المياه عن المسقى وتحصل النفقة فى جميع الأحوال المذكورة آنفا بالكيفية المقررة فى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

المادة العشرون

فى قلع الأشجار المغروسة فى الجسور وميول الترع

إذا ثبت أن لأحد الأفراد أشجارا مغروسة على الجسور وميول احدى الترع أو مساطيحها وكانت تلك الأشجار بسبب تشعبها تعوق سير مياه التربة أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع السير على جسورها فعلى مفتش الرى أو باشمهندس المديرية أن يكلف صاحبها بازالتها فان لم يمتثل فى مدى ثمانية أيام فىأمر المفتش (بعد مصادقة المدير كتابة) بقلع تلك الأشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الأحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف .

المادة الحادية والعشرون

فى إباحة زرع الجسور وأقواق الترع

تجوز زراعة الجسور الغير ممتدة للروى وأقواق الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لايجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذى يحصل لزراعته

بسبب أعمال الإصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى الري أن ينهوا على المعينين لاجراء تلك الأعمال بأن يحرصوا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الأراضي الحرة الأميرية بدفع ايجار الأرض التي تكون قد تلفت زراعتها بسبب اجراء عمل من الأعمال ذات المنفعة العمومية بها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلفت منها .

المادة الثانية والعشرون

في تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى

اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرعه طريقا للآلة أو اذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواعى فعلى مفتش الري أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زرعه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التي فيه فاذا أصر بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطلب الحكومة بشئ فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته انما اذا كان الجسر مفروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية .

المادة الثالثة والعشرون

في اقامة البرامج الخاصة بالأفراد في جسر النيل

أو جسر احدى الترع وترميم تلك البرامج

اذا ظهر لمفتش الري أن بريحا من البرامج المقامة بجسر النيل أو بجسر احدى الترع أو غيره من أعمال الوقاية سيء البناء أو متخرب أو هو لعله أخرى منيع الخطر للجسور فيخطر المدير عنه وهو يأمر صاحبه بترميمه أو تجديده زمن الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوما فان لم يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون يوما أيضا فاذا أبى صاحب البرمج بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم أو التجديد فللمدير حيث يشاء أن يجرى ذلك أما النفقة فتحصل اداريا من المالك بالكيفية المقررة بالأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البرمج فللمفتش الري أن يأمر بسدّه

فوراً أو أزالته نهائياً فيما إذا كان الأمن على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخطر المدير بذلك ويحرم اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى الى الأراضى التى كانت تروى من هذا البربخ .

المادة الرابعة والعشرون

فى أعمال الوقاية من غوائل المياه

إذا دعت الحال لأشغال قطعة أرض لأحد الأفراد مترعة كانت أو غير مترعة أو هدم منزل أو غيره من الأبنية المقامة فى تلك الأرض بقصد اجراء أعمال الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التى تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة المتوجه عنها فى المادة ٢٧ قيمة تلك الأرض بعد سماع ما يقوله صاحبها ومفتش الرى وعلى ذلك المفتش أن يوضح للمدير بوجه التقريب الفوائد التى تحصل من اجراء هذه الأعمال والقيمة التى تعين لذلك تدفعها نظارة الأشغال العمومية وكل ما تقرره اللجنة فى ذلك لا تقبل فيه أدنى معارضة وفى حالة الخطر أثناء فيضان النيل يجوز للمدير أن يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم أرضاً مزروعة أو غير مزروعة ويهدم بيتاً أو غيره من الأبنية لاجراء أعمال الوقاية المستعجلة والخسائر فى هذه الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه بالاتحاد مع الباشمهندس أو مهندس المركز وأربعة من العمد يختار اثنين منهم أصحاب الشأن واثنين المدير فإذا تساوت الآراء يكون رأى المدير أو من ينوب عنه مرجحاً . أما قيمة تلك الخسائر فتدفعها نظارة الأشغال العمومية .

المادة الخامسة والعشرون

فى منحول النيل عن مجراه

إذا منحول النيل عن مجراه حتى تكوّن عن ذلك جزيرة صغيرة أو أرض (طرح بحر) أمام جسر ما مقام عليه آلة رافعة مرخص بها رسمياً ورأت الحكومة مناسبة بيع الأرض أو الجزيرة أو إيجارهما فلصاحب الآلة الحق المطلق فى حفر مسقى فى الأرض الحادثة لا يصال المياه الى تلك الآلة ولا يطلب منه شئ عن ذلك

المادة السادسة والعشرون

في شحن المراكب وتفريغها

يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتفريغها في جميع الموارد المعتة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن لا يحدث من ذلك ضرر لما لهذه الجسور ولا ما يمنع المسير عليها غير أنه اذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لأحد الأفراد ولا يمكن الوصول لتلك الموردة من طريق آمن فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الأرض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجرة مناسبة عن ذلك فاذا توقف صاحب الأرض فيلزم بقبول الايجار الذي تهدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز بوجه عام لأصحاب المراكب تعمير مراكب أو ترميمها الا على المسطح من جهة الماء .

المادة السابعة والعشرون

في لجنة التقدير

ان لم يتفق المختصان حيا على مقدار التعويض عن الأرض اللازمة لانشاء مسقى أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو مذكور في أمرنا هذا قشكر لجنة لتقدير ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحدا منهما فاذا تساوت الآراء تكون الأغلبية للفريق الذي منه الرئيس فاذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لمفتش الرى أن يعين المهندس المعاون الرئيس بدلا عنه .

المادة الثامنة والعشرون

في عدم الحق لأصحاب المراكب بمطالبة الحكومة

ليس لأصحاب المراكب أو أصحاب مشحوناتها أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء اقفال ترعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل أما الاقفال فيعلن اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعا .

المادة التاسعة والعشرون

في غرق المراكب أو ارتطامها (تشحيطها)

إذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترع العمومية أو في أحد الخيضان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس (الذى عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) بإخراجه فإن لم يمثل لذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الأمر فيباشر المحافظ أو المدير حينئذ إخراجه على نفقة صاحبه فإذا حصل للمركب أثناء الانحراج عوارما أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه أن يطالب الحكومة بتعويض مما عن ذلك فإن لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على إخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالدفع فللمحافظ أو المدير حينئذ أن يبيع المركب ومشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الانحراج ويدفع الباقي الى صاحبه أما إذا كانت نفقة إخراجه أزيد من ثمنه وثمان مشحونه وكان صاحب المركب فقيرا فالزيادة تكون على الحكومة .

وإذا غرق مركب في ترعة ضيقة أو في هويس أو أمام فتحة هويس أو قنطرة أو ماشا كل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تعذرها أو نقص في إيراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة فيتخذ مفتش الرى الوسائل السريعة لإخراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة انحراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشئ عن الخسارة التي تحصل أثناء الانحراج سواء كان للمركب أو للمحقاته أو لمشحونه أما الاجراءات التي يقتضى اتباعها بعد انحراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو مدون في القسم الأول من هذه المادة .

المادة الثلاثون

في وضع المعادى في الترع

لا يكتفى بترخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى أيضا مصادقة مفتش الرى على وضعها والنقطة التي توضع فيها أما المعادى القديمة

فاذا رأى مفتش الرى أن وجودها فى محلها مضر بالرى او الملاحه وكان فى الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه أن يطلب من المدير نقلها أما اذا كان النقل متعذرا فعلى مفتش الرى والمدير أن يتفقا على ذلك ويعرضا المسألة على نظارتى المالية والأشغال العمومية وهما تقرران اذا اقتضت الحال إبطال المعذبة وحينئذ ترفع عوائدها ويقام كوبرى عوضا عنها للورور العام ولا يكون لأرباب المعذبة الحق فى مطالبة الحكومة بتعويض ما .

المادة الحادية والثلاثون

لا يسوغ تكليف أرباب المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شئ من العوائد عن مرأى كهم أو اكراههم على ذلك فمن يقدم على هذا الأمر يعاقب بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات الأهلى .

المادة الثانية والثلاثون^(١)

فى المخالفات

من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين وبغرامة توازى بالأقل قيمة مصاريف اعادة الشئ الى أصله التى تقدرها نظارة الأشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف .

أولا — من يعمل عملا من الأعمال الآتية بغير ترخيص خصوصى :

(أ) إقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه .

(ب) إنقال أبواب الأهومة أو فتحها أو مس أى جهاز آخر من الجهايزات المعتدة لوقاية القناطر .

(ج) ازالة جسر من الجسور المقامة فى الترعة لسدّها أو تقليل ايرادها .

(١) أنظر الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٩٠٩ .

(د) إقامة بناء من الأبنية أودولاب هدير أوساقية أو طلمبة وماشا كل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز إقامة الشادوف والنظالة والطنبورة بدون رخصة بشرط أن لا تحدث أدنى قطع أو تلف في الجسور) .

(هـ) إحداث قطع في جسور النيل أو إحدى ترع الري أو الصرف أو إقامة فم لممر المياه .

(و) إزالة أتربة الجسور .

(ز) إحداث تغيير ما في هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو الفم عموميا أو خصوصا مقاما على جسر النيل أو جسر ترعة عمومية .

(ح) أخذ أتربة أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور النيل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الاقدام على أمر يضر بالأعمال الصناعية و يكون منشاغ البلاد الذين بعهدتهم هذه الأعمال الصناعية مسئولين إزاء الحكومة إداريا إذا لم يبلغوا تلك الأفعال إليها بشرط أنها (الحكومة) تعين خفراء لذلك .

ثانيا - من يدفن رمة في الجسر .

ثالثا - من يأخذ مياها من إحدى الترع سواء كان ذلك بفتح فمها أو فم المسقى أو يحدث قطعا في جسورها أو يرفع المياه منها رفعا صناعيا في الأيام التي ينبه فيها مفتش الري أو غيره من المدووين بعدم استعمال مياه التربة للري .

المادة الثالثة والثلاثون

من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشا إلى ٢٠٠ قرش وبالحبس من خمسة أيام إلى ثلاثين يوما وهذه الأعمال هي :

أولاً — تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من مفتش الري .

ثانياً — اقامة قنطرة على ترعة سواء كانت تلك القنطرة دائمية أو وقتية أو وضع ماسورة أو سحارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصا خصوصيا .

المادة الرابعة والثلاثون

من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى خمسين قرشا وبالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوما وهذه الأعمال هي :

أولاً — وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مسقى أو قناة ساقية أو وابلور على ميل واحد أو جروفها .

ثانياً — إحداث ضرر بجروف مصرف عمومي باندفاع المياه المنصرفة من الأراضي أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج باندفاع المياه .

ثالثاً — غرز أوتاد (خوازيق) في احدى الترع لربط شبك الصيد .

المادة الخامسة والثلاثون

من يلقي رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك من المواد التي تفسد المياه يعاقب بغرامة قدرها مائتا قرش وعلى أرباب الحفظ انخراج تلك الرمة ودفعها .

المادة السادسة والثلاثون

يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة والحبس المذكورتين في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذه اللائحة كل واحدة منهما على حدثها .

المادة السابعة والثلاثون

فضلا عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال باعادة الشيء الى أصله واذا امتنع فالحكومة تجري الأعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

المادة الثامنة والثلاثون

تصدر الأحكام لجنة إدارية تشكل من المدير والباشمهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تعينهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء .

ولا تقبل أدنى معارضة إذا كان الحكم صادرا بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالحبس يجوز للحكوم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار خديوى ومن مندوب من نظارة الأشغال العمومية ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للمديرية أو المحافظة في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدر الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم عليه به من الغرامة ومصاريف إعادة الشئ الى أصله مع حفظ حقه بردها اليه اذا برئت ساحته .

المادة التاسعة والثلاثون

تضع وزارة الداخلية لائحة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التى تتبع أمام اللجنة الادارية واللجنة المختصة .

المادة الأربعون

مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك أو عزب الدومين والدائرة السنية هم مسؤولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الأعمال الصناعية التى هى فى دائرة كل منهم وفى عهده فاذا حصلت مخالفة فيلزومون شخصيا بنفقة إعادة الأعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين .

المادة الحادية والأربعون

تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفى حالة عدم تحصيل الغرامة يحبس المحكوم عليه بها ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشا منها وهذا الحبس يحكم به المدير .

المادة الثانية والأربعون

يلغى كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفاً لأمرنا هذا .

المادة الثالثة والأربعون

على نظار الداخلية والمالية والأشغال العمومية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا
كل منهم فيما يخصه ما

صدر بمرأى عابدين في ١٦ شعبان سنة ١٣١١ (٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤) .

(عباس حلي)

بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
(رياض)

ناظر المالية	ناظر الأشغال العمومية	ناظر الحقانية
(بطرس غالي)	(محمد زكي)	(أحمد مظلوم)

قانون نمرة ٢٠

بتعديل المادة ٣٢ من لائحة الترع والجسور

نحن **خديو مصر**

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من أمرنا الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤
بشأن الترع والجسور ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والأشغال العمومية وموافقة رأى
مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

المادة الأولى

تضاف الفقرة الآتية بذيل المادة ٣٢ من أمرنا الخاص بالترع والجسور
(وفي جميع الأحوال التي لا تستوجب فيها المخالفة إعادة الشئ لأصله إعادة مادية
فتستبدل الغرامة المقررة بالكيفية المنصوص عنها بالفقرة الأولى بغرامة لا تزيد عن
عشرين جنيها مصريا) .

المادة الثانية

على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
ويعمل بهذا الأمر بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية في ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٢٧ (١٣ يولي سنة ١٩٠٩) .

النيابة عن الحضرة الخديوية

(بطرس غالى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(بطرس غالى)

ناظر الداخلية

(محمد سعيد)

ناظر الأشغال العمومية

(محمد سعيد)



قانون نمرة ٢٠

بتعديل المادة ٣٢ من لأئحة الترع والجسور

نحن **خديو مصر**

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من أمرنا الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤
بشأن الترع والجسور ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والأشغال العمومية وموافقة رأى
مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

المادة الأولى

تضاف الفقرة الآتية بذيل المادة ٣٢ من أمرنا الخاص بالترع والجسور
(وفى جميع الأحوال التى لا تستوجب فيها المخالفة إعادة الشئ لأصله إعادة مادية
فتستبدل الغرامة المقررة بالكيفية المنصوص عنها بالفقرة الأولى بغرامة لا تزيد عن
عشرين جنيها مصريا) .

المادة الثانية

على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
ويعمل بهذا الأمر بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية في ٢٥ جادى الثانية سنة ١٣٢٧ (١٣ يولي سنة ١٩٠٩) .

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

(بطرس غالى)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(بطرس غالى)

ناظر الداخلية

(محمد سعيد)

ناظر الأشغال العمومية

(محمد عيسى)

